مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

نقل المشاريع الرئيسية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية

SIGIR-07-2004
28 تموز/يوليو 2007

المفتش العام لإعادة إعمار العراق

25 تموز/يوليو 2007

مذكرة إلى سفير الولايات المتحدة لدى العراق
مدير مكتب المساعدة في المرحلة الانتقالية في العراق
مدير البعثة في العراق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
القائد العام للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
القائد العام لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي
فرقة منطقة الخليج

الموضوع: نقل المشاريع الرئيسية التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية (SIGIR-07-004)

نقدم تقرير التدقيق هذا لمعلوماتكم واستخدامكم. يناقش هذا التقرير مراجعتنا للعملية التي قامت بها البعثة الأميركية في العراق لنقل المشاريع المنجزة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية.

لقد درسنا الملاحظات التي تلقيناها حول مسوّدة هذا التقرير من مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق؛ ومن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، ومن السفارة الأميركية في العراق عند إعداد هذا التقرير الأخير. الملاحظات معالجة في هذا التقرير، حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق، كما ان الردود الخطية واردة في قسم ملاحظات الإدارة في هذا التقرير.

إننا نقدر حسن المعاملة التي تلقاها موظفونا. بالنسبة للمعلومات الإضافية حول هذا التقرير، يرجى الاتصال بالسيد غلين فوربش في آرلنغتون بولاية فرجينيا (glenn.furbish@sigir.mil أو على الرقم 703-428-1058) أو بالسيد روبرت ب. غابرييل في بغداد، العراق (703-343-7921) أو (robert.gabriel@iraq.centcome.mil). بالنسبة لتوزيع التقرير النهائي، أنظر الملحق د.

ستيوارت دبليو بوين جونيور
المفتش العام لإعادة إعمار العراق

cc: أنظر التوزيع

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي	**iv**
مقدمة	**1**
الخلفية	1
الأهداف	3

النتائج
إجراءات نقل الأصول 4
التقدم في نقل المشاريع الرأسمالية المنجزة 9
متابعة حول التوصيات المقترحة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق 13

الاستنتاج والتوصيات **15**
تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق 16

ملاحق
أ. النطاق والمنهجية 17
ب. توصيات المفتش العام المفتوحة 20
ج. المختصرات 25
د. توزيع التقرير 26
هـ. أعضاء فريق التدقيق 29

ملاحظات الإدارة
سفارة الولايات المتحدة في العراق 30
بعثة العراق، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية **31**
القائد العام لفرقة منطقة الخليج، سلاح الهندسة في الجيش الأميركي 33

نقل المشاريع الرئيسية
لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
إلى الحكومة العراقية

SIGIR-07-004 **25 تموز/يوليو 2007**

ملخص تنفيذي

مقدمة

هذا التقرير هو واحد من سلسلة تقارير أصدرها مكتب المفوض العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ويتناول نقل المشاريع المنجزة المُموّلة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) إلى الحكومة العراقية. يركز التقرير على النقل الرسمي للأصول الرأسمالية [1] المُموّلة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ويتابع التوصيات السابقة لمكتب المفتش العام المتعلقة بنقل الأصول الرأسمالية:

بحلول 31 أيار/مايو 2007، يكون مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (GRD) قد قاموا بإدارة إنجاز 2،797 مشروع إعمار رئيسي مُمول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المقدرة قيمتها بحوالي 5.8 مليار دولار.

إن عملية نقل المشاريع الرأسمالية هي عملية ضرورية لكل من الولايات المتحدة والعراق لسببين رئيسيين. فهي تسمح للحكومة العراقية بالتسليم بملكيتها للمشاريع. الاعتراف بملكية الأصول هو النقطة التي توافق عندها الحكومة العراقية رسمياً على ان المشروع قد أنجز، وان كافة المستندات الضرورية الخاصة بالمشروع متواجدة [2]، وان الحكومة الأميركية قد قدّمت التدريب والتوجيه اللازم للموظفين المحليين العراقيين الذين سيكونون مسؤولين عن إدارة وتشغيل وصيانة المرافق الجديدة أو التي أعيد تجديدها. ثانياً، انها تصادق على ان الحكومة العراقية هي الآن مسؤولة عن التشغيل والصيانة وعن استبدال رأس المال. نتيجة لذلك، تُمكّن الملكية وزارة المالية العراقية من الاستفادة من المشاريع المنجزة للحصول على تمويل جديد للمبادرات المستقبلية من الأسواق العالمية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والدول المانحة.

(11 أيار/مايو 2004)، فإن السفير الأميركي لدى العراق هو رئيس بعثة وزارة الخارجية لدى البعثة

[1] إن إجراءات مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق لنقل والاعتراف بملكية الأصول الرأسمالية المُموّلة من الحكومة الأميركية، إلى حكومة جمهورية العراق، المؤرخة في 23 نيسان/إبريل 2006، تعرّف الأصول الرأسمالية على انها "الممتلكات الملموسة مادياً التي لا يمكن تحويلها بسهولة إلى أموال نقدية والتي يتوقع امتلاكها لمدة زمنية طويلة – على العموم خمس سنوات أو أكثر – بما فيها المباني والعقارات والمعدات، الخ..."

[2] تشمل المستندات البنود مثل رسوم المرافق مثل البناء، خطط الصيانة الوقائية، قوائم قطع الغيار، خطط التشغيل والصيانة وتقديرات الكلفة لتكاليف التشغيل والصيانة السنوية.

الأميركية في العراق، وهو مسؤول عن مواصلة الإشراف والإدارة العامة لكل المساعدات المقدمة إلى العراق. ويشمل هذا التوجيه والتنسيق والإشراف على جميع الموظفين الأميركيين والسياسات والنشاطات الأميركية في البلاد باستثناء تلك التي تقع تحت قيادة قادة المناطق العسكرية. أنشأ التوجيه أيضاً مكتب إدارة إعادة إعمار العراق كمنظمة مؤقتة داخل البعثة الأميركية في العراق لتسهيل المرحلة الانتقالية في العراق. في 8 أيار/مايو 2007، أنشأ الرئيس، بواسطة التوجيه التنفيذي رقم 13431 مكتب المساعدة الانتقالية في العراق (ITAO) لتكون المنظمة التي ستخلف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

الأهداف

كان الهدف الإجمالي تحديد ما إذا كان مكتب إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج قد أعدّوا وطبقوا خططاً لنقل المشاريع المُموّلة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. لبلوغ هذه الأهداف، عالج التدقيق هذه المسائل:

1- هل أعدّت الوكالات الأميركية المشاركة في المشاريع الإنشائية المُموّلة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إجراءات مناسبة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية؟

2- هل حصل تأخير في نقل المشاريع إلى الحكومة العراقية؛ وفي حال الإيجاب، ما هي أسباب هذا التأخير وتأثيره؟

3- ما هو الوضع القانوني للخطوات التي اتخذت استجابة للتوصيات السابقة لمكتب المفتش العام حول عملية النقل والاستدامة؟

تشمل عملية النقل ثلاث خطوات: (1) الاعتراف بالأصول ونقلها، (2) الاستدامة و (3) تنمية القدرات. ركزّ هذا التدقيق على الاعتراف بالأصول ونقلها. يضع مكتب المفتش العام تقريره عن الاستدامة وتنمية القدرات في مراجعات وتقييمات منفصلة.

النتائج

مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وشركاؤه – الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج – عملوا بجد لوضع عملية لتسليم المشاريع الرأسمالية التي بنتها الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية، وقد نجحوا في بادئ الأمر في نقل المشاريع. ففي كانون الأول/ديسمبر 2005، شكلت المنظمات الأربع وغيرها فريق عمل للاعتراف بالأصول ونقلها بغية البناء على الجهود غير الرسمية السابقة لإعداد عملية نقل مشتركة تتبع من كافة الوكالات الأميركية. نسّق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق عملية نقل الأصول عن كثب مع وزارة المالية بحكم مسؤولياتها الواسعة عن إعداد الموازنة والشؤون المالية ولكونها السلطة التمويلية للحكومة العراقية، بما في ذلك تقديم التمويل لتكاليف التشغيل والصيانة للأصول المنقولة. لكنه تمّ تعيين وزير مالية جديد في أيار/مايو 2006، الذي قام، وفقاً لموظفي مكتب إدارة إعادة الإعمار، بتغيير شروط الحكومة العراقية بشأن عملية نقل الأصول، الأمر الذي أوقف عمليات النقل اللاحقة على المستوى القومي في تموز/يوليو 2006.

على أمل الخروج من عنق الزجاجة هذا، يعمل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وشركاؤه الأميركيون على إعداد بدائل لتحقيق هدف نقل الأصول الرأسمالية إلى الحكومة العراقية. فقد وضعوا مسودة سياسة

مُعدّلة تنقل الاعتراف الرسمي على الأصول وقبولها ونقلها على المستوى القومي من وزارة المالية إلى الوزارات الفردية المعنية (مثلاً، الكهرباء). مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج على استعداد لأن ينقلوا بصورة أحادية إلى الحكومة العراقية الأصول المنجزة كحل أخير إذا كانت الوزارات المعنية غير راغبة في الاعتراف رسمياً بهذه الأصول وقبولها. علاوة على ذلك، قال لنا المسؤولون في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق انهم صاغوا اتفاقية ثنائية حول نقل الأصول إلى الحكومة العراقية سيتم توقيعها من السفير الأميركي في العراق ومن رئيس الوزراء العراقي. لم يتمكن مكتب إدارة إعمار العراق من تحديد حدّ زمني لإنجاز الاتفاقية الثنائية: الأمر يتوقف على المعلومات المزودة من مشاركي الحكومة الأميركية والحكومة العراقية [3].

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هي الوكالة التي لم تستخدم السياسة المشتركة لمجموعة عمل الاعتراف بالأصول ونقلها. ففي توصية سابقة، ذكرنا ان على الوكالة ان تشارك في هذه العملية لكنها امتنعت عن ذلك. بدلاً من ذلك، تخطط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتنفيذ اتفاقيتها الخاصة مع كل وزارة معنية. سوف تشمل الاتفاقية جميع المشاريع التي أنجزتها الوكالة لهذه الوزارة، والتزاماً من جانب الوزارة المعنية بتأمين استدامة المشاريع المنجزة.

بين 23 نيسان/إبريل 2006 و30 حزيران/يونيو 2006، نقلت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج 435 مشروعاً منجزاً ممولاً من إدارة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تقدر قيمتها بـ 501 ملايين دولار إلى الحكومة العراقية عبر وزارة المالية. لم يتم نقل أية مشاريع منجزة إلى وزارة المالية منذ 30 حزيران/يونيو 2006. بحلول 31 أيار/مايو 2007، كان هناك 2،362 مشروعاً منجزاً بنته الولايات المتحدة تقدر قيمته بـ 5.3 مليار دولار تنتظر النقل والقبول على المستوى القومي. التأخيرات في نقل المشاريع المنجزة تعني ان أصولاً أقل متوفرة للحكومة العراقية للاستفادة من القروض، ويمكن ان ينتج عنها نفقات استدامة إضافية على حساب الوكالات الحكومية الأميركية التي أنجزت المشاريع. لقد سبق لنا ان حددنا المشاكل المتعلقة باستدامة المشاريع المنجزة [4].

أصدر مكتب المفتش العام أربعة تقارير حول نقل الأصول، كل واحد منها مرفق بتوصية حول نقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية [5]. حددت كل توصية الحاجة إلى إعداد عملية نقل مشتركة. عمل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وشركاؤه في التنفيذ، من أجل وضع مثل هذه العملية لكنهم وجدوا أنفسهم في وضع حرج بسبب التردّد غير المتوقع من قِبَل الحكومة العراقية لقبول مسؤولية المشاريع وملكيتها. وهكذا، تبقى كل توصية مفتوحة، ويواصل شركاء التنفيذ، عبر مجموعة عمل الاعتراف بالأصول ونقلها، إعداد عملية نقل مشتركة تكون مقبولة من جميع الفرقاء، وعلى الأخص من الحكومة العراقية. لا زلنا نعتقد ان نقل الأصول إلى الحكومة العراقية سوف يتم بصورة أفضل عبر عملية حكومية أميركية واحدة، بدلاً من أن تقوم كل وكالة من الوكالات المنفذة للمشاريع بالتفاوض بشأن اتفاقياتها

[3] الوزراء الرئيسيون في الحكومة العراقية يشملون رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء، وزير المالية ووزير التخطيط.

[4] إدارة الاستدامة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (SIGIR-05-022، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2005).

[5] إدارة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لنقل الأصول الممولة من إدارة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية (SIGIR-05-028، 24 كانون الثاني/يناير 2006)؛ إدارة القيادة الأمنية المؤقتة المتعددة الجنسيات في العراق نقل مشاريع إدارة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية (SIGIR-06-006، 29 نيسان/إبريل 2006)؛ إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لنقل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية (SIGIR-06-007، 29 نيسان/إبريل 2006)؛ نقل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية (SIGIR-06-017، 28 تموز/يوليو 2006).

بصورة مستقلة. تحتاج الحكومة الأميركية أيضاً إلى وضع اتفاقية ثنائية شاملة مع الحكومة العراقية لكي تشمل أية إجراءات تم التوصل إلى اتفاق بشأنها بغية نقل الأصول.

التوصيات

اننا نوصي بأن يقدم السفير الأميركي لدى العراق الدعم على المستوى الرفيع لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة والعراق حول نقل الأصول إلى الحكومة العراقية.

ملاحظات الإدارة ورد التدقيق

تلقّينا ملاحظات خطية من السفارة الأميركية لدى العراق حول مسودة هذا التقرير. وافقت السفارة على التوصيات.

تلقّينا أيضاً ملاحظات فنية خطية حول مسودة هذا التقرير من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج. هذه الملاحظات نتناولها في التقرير حيثما ينطبق ذلك.

عند إعداد الاتفاقية الثنائية، يجب ان يدرس النشاط الرئيسي الاقتراح الذي قدمته فرقة منطقة الخليج رداً على مسودة هذا التقرير. اقترحت فرقة منطقة الخليج نصّاً يقول انه عندما تمضي الوزارات أكثر من 30 يوماً للتعرف رسمياً على الأصول وقبول نقلها، يجب ان يكون هناك إجراء نقل إفرادي للمشاريع المنجزة لأجل خفض التأخير في النقل. ففي حين لم يُقيّم مكتب المفتش العام تماماً الاقتراح، يظهر ان هذا الاقتراح يستحق الدراسة.

إننا نعتبر ان كافة الملاحظات التي تلقيناها مُستجيبة لِغرض التوصيات وان التصحيحات قد أجريت في هذا التقرير الأخير بقدر ما هي قابلة للتطبيق. كافة الملاحظات واردة في قسم ملاحظات الإدارة في هذا التقرير.

Translated by MIZNA MANAGEMENT LLC
www.mizna.com | questions & comments can be sent to info@mizna.com | 877.320.9128

مقدمة

الخلفية

يُركز هذا التقرير على النقل الرسمي لمشاريع الإنشاء الرأسمالية المنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. في 16 نيسان/إبريل 2003، خصص الكونغرس الأميركي 2.48 مليار دولار بموجب القانون العام 11-108، المسمى عادة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1 IRRF-1، لتمويل إعادة الإعمار في العراق. في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، خصص الكونغرس مبلغاً إضافياً بقيمة 17.4 مليار دولار بموجب القانون العام 106-108، المسمى عادة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2 IRRF-2، لدعم مشاريع الأمن والإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في العراق ما بعد الحرب. بحلول 31 أيار/مايو 2007، أكمل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (GRD)[6] إنجاز 2،797 مشروع إنشاء رأسمالي ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تقدّر قيمتها بحوالي 5.8 مليار دولار. من المتوقع إنجاز معظم المشاريع المتبقية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في نهاية العام 2007.

عملية نقل المشاريع الرأسمالية ضرورية لكل من الولايات المتحدة والعراق. أولاً، انها تسمح للحكومة العراقية بالاعتراف بملكية المشاريع. الاعتراف بالأصول هي النقطة التي يوافق عندها مسؤولو الحكومة العراقية على ان المشاريع قد أنجزت، وان كافة المستندات الخاصة بالمشاريع موجودة [7]، وان الحكومة الأميركية قد قدمت التدريب والتوجيه اللازم للموظفين المحليين العراقيين الذين ستقع عليهم مسؤولية إدارة، وتشغيل وصيانة المرافق الجديدة أو التي أعيد تجديدها. ثانياً، انها تصادق على ان الحكومة العراقية هي الآن مسؤولة عن تشغيل وصيانة المشاريع واستبدال رأس المال. نتيجة لذلك، تمكّن الملكية وزارة المالية العراقية من الاستفادة من المشاريع المنجزة للحصول على تمويل جديد للمبادرات المستقبلية من الأسواق العالمية، بما فيها صندوق النقد الدولي للأمن القومي والبنك الدولي والدول المانحة.

المسؤوليات

(أيار/مايو 2004)، يعتبر السفير الأميركي لدى العراق رئيس بعثة وزارة الخارجية في البعثة الأميركية في العراق، وهو مسؤول عن مواصلة الإشراف والتوجيه العام لكافة المساعدات المقدمة إلى العراق. تشمل هذا التوجيه والتنسيق والإشراف على جميع موظفي الحكومة الأميركية وسياساتها ونشاطاتها في البلاد، باستثناء تلك التي تحت قيادة قادة المناطق العسكرية. أنشأ التوجيه أيضاً مكتب إدارة إعادة إعمار العراق كمنظمة مؤقتة داخل البعثة الأميركية في العراق لأجل تسهيل المرحلة الانتقالية في العراق. في 8 أيار/مايو 2007، أنشأ الرئيس، عبر الأمر التنفيذي 13431، مكتب المساعدة الانتقالية في العراق (ITAO) وهي المنظمة التي ستخلف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

[6] في كانون الأول/ديسمبر 2005، عندما تم دمج مكتب المشاريع والعقود في فرقة منطقة الخليج، أصبحت المنظمة تعرف بمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج. مهمة مكتب المشاريع والعقود في العراق انتهت رسمياً في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

[7] تشمل المستندات بنوداً مثل رسوم المرافق مثل البناء، خطط الصيانة الوقائية، قوائم قطع الغيار، خطط العمليات والصيانة، وتقديرات الكلفة لتكاليف التشغيل والصيانة السنوية.

سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج. سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج يقدم الدعم في إدارة عملية التخطيط والتصميم والإعمار لإنشاء البنية التحتية العسكرية والمدنية في مسرح القتال في العراق للقوات المتعددة الجنسيات في العراق ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

القيادة الأمنية الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. كعنصر مكون للقيادة المركزية الأميركية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، تساعد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق في بناء قدرات قوات الأمن العراقية عبر برنامج تجنيد وتدريب وتجهيز ورعاية ومراقبة. ينظم فريق التدريب التابع للمساعدة العسكرية للتحالف، ويدّرب ويجهز القوات المسلحة العراقية. فريق التدريب لمساعدة الشرطة المدنية يزوّد بالموظفين، ويُجهّز وينظم ويُدرب ويرعى مصلحة الشرطة العراقية والشرطة الوطنية العراقية، ودائرة قوات حماية الحدود وقوات الدعم الأخرى.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. لتسهيل إعادة إعمار العراق، تطبق بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق برامج مُعيّنة بالتنسيق مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبلدان الشريكة في التحالف، والمنظمات غير الحكومية وشركاء القطاع الخاص. برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هي في التعليم، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وإعادة إعمار البنية التحتية، والنمو الاقتصادي، وتطوير المجتمعات، والحكم المحلي ومبادرات المرحلة الانتقالية.

الأهداف

كان الهدف الإجمالي تحديد ما إذا كان مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وفرقة منطقة الخليج قد أعدّوا وطبقوا خططاً لمرحلة نقل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. لبلوغ هذا الهدف، تناول التدقيق ثلاث مسائل:

1. هل أعدت الوكالات الأميركية المشاركة في المشاريع الإنشائية المُموّلة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إجراءات مناسبة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية؟
2. هل كانت هناك تأخيرات في نقل المشاريع إلى الحكومة العراقية؛ وفي حال الإيجاب، ما هي أسباب هذه التأخيرات وتأثيرها؟
3. ما هو الوضع القانوني للخطوات التي اتخذت استجابة للتوصيات السابقة لمكتب المفتش العام حول عملية النقل والاستدامة؟

تشمل عملية النقل ثلاث خطوات: (1) الاعتراف بالأصول ونقلها، (2) الاستدامة و (3) تنمية القدرات. ركزّ هذا التدقيق على جزء عملية النقل المتعلق بالاعتراف بالأصول ونقلها. يضع مكتب المفتش العام تقريره عن الاستدامة وتنمية القدرات في مراجعات وتقييمات منفصلة.

لمناقشة نطاق ومنهجية التدقيق، أنظر الملحق أ. بالنسبة لملخص توصيات مكتب المفتش العام العلنية، أنظر الملحق ب. بالنسبة للمختصرات المستخدمة في هذا التقرير، أنظر الملحق ج. بالنسبة لتوزيع التقرير، أنظر الملحق د. بالنسبة لقائمة أعضاء فريق التدقيق، أنظر الملحق هـ.

إجراءات نقل الأصول

مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) وشركاؤه - الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-1) وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (GRD) - عملوا بجد لوضع عملية لتسليم المشاريع الرأسمالية المكتملة المبنية من قبل الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية وقد نجحوا في بادئ الأمر في نقل المشاريع. ففي كانون الأول/ديسمبر 2005، شكلت المنظمات الأربع مع غيرها من المنظمات فريق عمل للاعتراف بالأصول ونقلها بغية البناء على الجهود غير الرسمية السابقة لإعداد عملية نقل مشتركة تتبع من قِبَل كافة الوكالات الأميركية. نسق مكتب إدارة إعمار العراق عملية نقل الأصول بشكل وثيق مع وزارة المالية بحكم مسؤولياتها الواسعة في إعداد الموازنة، الشؤون المالية ولكونها السلطة التمويلية للحكومة العراقية، بما في ذلك تقديم التمويل لتسديد تكاليف التشغيل وصيانة للأصول المنقولة. لكن تمّ تعيين وزير مالية جديد في أيار/مايو 2006، الذي قام وفقاً إلى موظفي مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، بتغيير شروط الحكومة العراقية بشأن عملية نقل الأصول الأمر الذي أوقف فعلياً عمليات النقل اللاحقة في تموز/يوليو 2006.

على أمل الخروج من عنق الزجاجة هذا، يعمل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وشركاؤه الأميركيون على إعداد بدائل لتحقيق هدف نقل الأصول الرأسمالية إلى الحكومة العراقية. فقد وضعوا مسودة سياسة مُعدّلة تنقل الاعتراف الرسمي على الأصول وقبولها ونقلها على المستوى القومي من وزارة المالية إلى الوزارات الفردية المعنية (مثلاً، الكهرباء). مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج على استعداد لأن ينقلوا بصورة أحادية إلى الحكومة العراقية الأصول المنجزة كحل أخير إذا كانت الوزارات المعنية غير راغبة في الاعتراف رسمياً بهذه الأصول وقبولها. علاوة على ذلك، قال لنا المسؤولون في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق انهم صاغوا اتفاقية ثنائية حول نقل الأصول إلى الحكومة العراقية سيتم توقيعها من السفير الأميركي في العراق ومن رئيس الوزراء العراقي. لم يتمكن مكتب إدارة إعمار العراق من تحديد حدّ زمني لإنجاز الاتفاقية الثنائية: الأمر يتوقف على المعلومات المزودة من مشاركي الحكومة الأميركية والحكومة العراقية [8]

مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج يدركون أهمية العملية الفعالة والرسمية لنقل الأصول الرأسمالية. من خلال مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها، تعاونوا على إعداد وتحسين وتطبيق سياسات وإجراءات لتحقيق هذا الهدف، أعدت هذه المجموعة على مدى أربعة أشهر وثيقة " ، الصادرة في 23 نيسان/أبريل 2006، عملية تتألف من ثلاث خطوات:

1- على الوكالة المنفذة أو الوزارة التي تمول مشروعاً يشمل إنتاج أو تحسين أصول رأسمالية أن تستعمل قواعدها، وسياساتها وإجراءها الخاصة بها لإكمال مثل هذا المشروع.

[8] يشمل المسؤولون العراقيون رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء، وزير المالية ووزير التخطيط

2- باستعمال سياساتها وإجراءاتها الخاصة بها، يجب ان تسلّم كل وكالة منفذة أو وزارة المراقبة على الأصول الرأسمالية إلى الهيئة المسؤولة في الحكومة العراقية للاستفادة من استعمالها، وتشغيلها، وإدارتها، ومراقبتها وحمايتها. يجب أن تشمل وثائق هذا النقل، حيث يمكن تطبيق ذلك، كافة التصاميم، والرسوم، وأدلة التشغيل والصيانة، معلومات حول الكفالات وغير ذلك من المعلومات التي تكون في حوزة الوكالة المنفذة ونقلت إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق حيث يكون ذلك ممكناً.

3- يجب أن تنقل رسمياً الوكالة المنفذة أو الوزارة الأصول الرأسمالية إلى الحكومة العراقية، الممثلة بوزارة المالية وبالوزارة المعنية ذات الصلة (مثلاً وزارة الكهرباء). يجب أن تجري عمليات النقل هذه بالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ويجب توثيقها باستعمال كتاب نقل قياس. يجب ان ترسل كل وكالة منفذة أو وزارة نسخاً عن وثيقة النقل إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

المنظمة الرئيسية في عملية نقل الأصول هي مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها (ARTOG) التي تمّ تأسيسها في أوائل العام 2006 من قبل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج بالتنسيق مع وزارة المالية العراقية. شمل كادر المجموعة موظفين من وزارة المالية مسؤولين عن التنسيق مع دوائر الموازنة المالية، والمحاسبة والعقارات في وزارة المالية حول أية وثيقة نقل للأصول يتم استلامها من الوكالات المنفذة. بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2006 نقلت مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها بنجاح 435 مشروعاً تقدر قيمتها الإجمالية 501 مليون دولار إلى وزارة المالية باستعمال إجراءات 23 نيسان/أبريل 2006 التي أصدرتها مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها.

في أيار/مايو 2006. تم انتخاب حكومة عراقية جديدة وجرى تعيين وزير مالية جديد. لسوء الحظ، لم يكن هناك اتفاقية رسمية مكتوبة مع وزارة المالية لمواصلة عملية مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها في حال حصول تغييرات بين الموظفين العراقيين الرئيسيين أو في الحكومات العراقية. واستناداً إلى مسؤول في مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق، لم يكن الوزير الجديد مؤيداً لعملية النقل التي وضعتها المجموعة وطلب إدخال تغييرات عليها. من بين هذه التغييرات، أراد الوزير الجديد إعداد إجراءات نقل جديدة لوزارة المالية، وخلال الفترة الانتقالية أراد من الحكومة الأميركية ان تحصل على وثيقة قبول بالنقل موقعة من الوزارة المعنية ذات الصلة قبل ان يقبل عملية النقل. استناداً إلى مسؤول مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، اختارت مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها العمل مع وزارة المالية لإعداد إجراءات جديدة. لكن يبدو أن وزير المالية قد أعطى إعداد هذه الإجراءات أولوية متدنية، إذ حتى 30 أيار/مايو 2007، لم يتم تحقيق أي تقدم في هذا السياق. وبالنتيجة لم تعترف الحكومة العراقية وتقبل رسمياً أية أصول رأسمالية على المستوى الوطني بين الأول من تموز/يوليو 2006 و31 أيار/مايو 2007.

البدائل المقترحة لعملية النقل والاتفاقيات

بعد أن رفض وزير المالية عملية مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها، وضع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وشركاؤه المنفذون مسودة سياسية منقحة تنقل الاعتراف والقبول الرسمي لنقل الأصول على المستوى الوطني من وزارة المالية إلى الوزارات الافرادية المعنية. سوف يستمر تزويد وزارة المالية بنسخ عن كافة الوثائق ذات الصلة، بضمنها معلومات حول استدامة الكلفة. لكن لن يطلب من موظفي وزارة المالية توقيع

وثائق قبول نقل الأصول. مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (GRD) مستعدون لان ينقلوا من جانب واحد الأصول المنجزة كمحاولة أخيرة في حال كانت الوزارات المعنية غير راغبة في الاعتراف والقبول الرسمي لهذه الأصول المنجزة.

بالإضافة إلى ذلك، ابلغنا مسؤولون في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق انهم أعدوا مسودة اتفاقية ثنائية حول نقل الأصول بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة. استناداً إلى مسؤول في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تشدد الاتفاقية على ضرورة التأكد من أن الأصول الرأسمالية المبنية أو المحسنة بأموال الحكومة الأميركية تنقل بصورة صحيحة إلى الحكومة العراقية من أجل ان تستعملها باستمرار وان تقبل تحمل المسؤولية المستمرة عنها بعد نقلها. تعترف هذه الاتفاقية بالحاجات الفريدة للحكومة السيدة وتساعد في توضيح مساندة الحكومة العراقية في الاعتراف بالأصول الرأسمالية المنقولة، ومحاسبة، وحماية واستدامة هذه الأصول. واخيراً صممت هذه الاتفاقية لمعالجة وتوضيح المسائل الجارية التي تواجهها مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها.

من المقرر أن يوقع على هذه الاتفاقية كل من السفير الأميركي في العراق ورئيس الوزراء العراقي. لم يتمكن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق من تزويد برنامج زمني لاكمال هذه الاتفاقية لأن ذلك يعتمد على المعلومات المزودة من المشاركين من الحكومة الأميركية والحكومة العراقية. إن عدم وجود هذا النوع من الاتفاقيات التي تشمل مشاركة عراقية رسمية في العملية قد أعاق جهود الحكومة الأميركية في النقل الرسمي للأصول الرأسمالية إلى الحكومة العراقية في الوقت المناسب.

عملية النقل التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

رغم أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هي عضو في مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها فقد اختارت عدم المشاركة الكاملة في العملية المشتركة لنقل الأصول. تؤيد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وتتبع " . وهي تستعمل قواعدها وسياساتها وإجراءاتها الخاصة لإنجاز كل مشروع وتسليم مراقبة هذه الأصول. لكن لا تدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الحصول على الاعتراف والقبول الرسمي للأصول المنجزة من وزارة المالية والوزارات المعنية ذات الصلة من خلال عملية مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها (ARTOG). تؤكد الوكالة ان تلك الخطوة لا تضمن قيام الحكومة العراقية باستدامة الأصول. ومع ان عملية النقل التي تقوم بها مجموعة العمل هذه تزود معلومات حول استدامة الأصول إلى وزارة المالية، تعتقد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن على الحكومة الأميركية ان تحصل على تعهد ملتزم ورسمي حول استدامة الأصول. فإذا رفضت الحكومة العراقية إعطاء مثل هذا التعهد، تستطيع الحكومة الأميركية عندئذ دراسة خيار تعهد غير ملزم من خلال مذكرة تفاهم أو اتفاقية مماثلة. في الوقت الحاضر، تخطط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تنفيذ اتفاقية واحدة مع كل وزارة معنية. سوف تشمل الاتفاقية كافة المشاريع المنجزة العائدة لتلك الوزارة وتعهدا من جانب الوزارة المعنية بتأمين استدامة المشاريع المنجزة يشمل الاتفاقية مربعات للتوقيع من قبل الوزير المسؤول عن الوزارة المعنية ووزير المالية.

ابلغنا مسؤولون من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن لدى الوكالة إجراء قياسي تستعمله في دول أخرى للتفاوض حول اتفاقية ثنائية مع الدولة المضيفة قبل البدء بتنفيذ مشاريع مساعدة. تحدد الاتفاقيات مسؤوليات كل طرف وتشمل كيف سيتم نقل الأصول، وما هو دور الدولة المضيفة في مساندة وتأمين استدامة المشروع.

لم يتم التفاوض على اتفاقية ثنائية مع العراق نظراً لعدم وجود حكومة عراقية في المراحل الأولية من جهود إعادة الإعمار. في 27 أيلول/سبتمبر، 2006، وافقت إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على إجراءات للحصول على اعتراف رسمي وتعهد من الحكومة العراقية بتأمين استدامة الأصول الرأسمالية [9]. ابلغنا أحد المسؤولين في الوكالة ان الوكالة تنوي بدء مباحثات في المستقبل القريب مع الوزارات الافرادية للحصول منها على تعهداتها. أنجزت الوكالة كافة مشاريعها ال 95 الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 1.4 مليار دولار، لكن الحكومة العراقية لم تعترف أو تقبل رسمياً مشروعاً واحداً حتى 31 أيار/مايو 2007.

[9] أنظر الوثيقة "سياسة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وإجراءات الحصول على اعتراف رسمي، وحسب الضرورة، على تعهد بتأمين استدامة الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من قبل الحكومة العراقية، المرفقة بمذكرة العمل لمدير البعثة مؤرخة في 27 أيلول/سبتمبر 2006، وتحمل العنوان: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/إجراءات اعتراف العراق بالأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

التقدم في نقل المشاريع الرأسمالية المنجزة

كان تقدم الحكومة الأميركية في نقل المشاريع الرأسمالية المنجزة إلى الحكومة العراقية بطيئاً.

أنجزت بحلول 31 أيار/مايو 2007، قيادة القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية 2,797 مشروعاً ممولاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بحوالي 5.8 مليار دولار. لكن جرى فقط نقل 1,576 مشروعاً منجزاً (بحوالي 2.6 مليار دولار)، إلى مسؤولين في الحكومة العراقية على المستوى المحلي وتمّ قبولها رسمياً. من بين هذه المشاريع ال 1576، جرى نقل 435 مشروعاً (بقيمة 501 مليون دولار) إلى مسؤولين في الحكومة العراقية على المستوى الوطني وتمّ قبولها رسمياً. لمعرفة وضع المشاريع المنقولة والمقبولة من مسؤولين حكوميين على المستويين المحلي والوطني كما كانت في 31 أيار/مايو 2007، انظر الجدول أدناه.

بين 23 نيسان/أبريل 2006، و30 حزيران/يونيو 2006، نقلت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج 435 مشروعاً منجزين وممولين من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بقيمة تبلغ 501 مليون دولاراً إلى الحكومة العراقية عن طريق وزارة المالية. لم يتم نقل أي مشروع منجز إلى وزارة المالية منذ 30 حزيران/يونيو 2006، لكن بتاريخ 31 أيار/مايو 2007، كان يتوفر للنقل والقبول على المستوى الوطني 2362 مشروعاً (من أصل 2797) منجزين وتقدر قيمتهم ب 5.3 مليار دولار. تعني التأخيرات في نقل المشاريع المنجزة إلى مسؤولين على المستوى الوطني ان عدداً أقل من الأصول يتوفر للحكومة العراقية للاستفادة منها للحصول على قروض وقد ينتج عنها نفقات إضافية للاستدامة على الوكالات الحكومية الأميركية التي أنجزت هذه المشاريع. حددنا في السابق المشاكل في تأمين استدامة المشاريع المنجزة [10].

في 29 أيار/مايو 2007، أبلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنها أنجزت كافة مشاريعها ال 97 الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 1.4 مليار دولار. لكن لا تبلغ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن مشاريع وفق نفس الأسلوب المتبع من قبل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج: المشاريع ال 97 التي أبلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن إنجازهم تشمل مرافقاً متعددة أو مشاريعاً فرعية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الوكالة ان كافة المشاريع نقلت أو قبلت من مسؤولي الحكومة العراقية على المستويين المحلي والوطني بدون أي وثيقة موقعة تعترف بقبول المشاريع. تعتبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنه المشروع نقل وقبل بعد أن تتكفل الحكومة العراقية برعايته والإشراف عليه. حتى 31 أيار/مايو 2007، لم تعترف ولم تقبل الحكومة العراقية رسمياً على المستوى الوطني أي مشروع نفذته الوكالة. تخطط الوكالة للحصول على الاعتراف بمشاريعها المنجزة وقبولها من قبل الحكومة على المستوى الوطني من خلال عقد اتفاقية مع كل وزارة معنية. لا يوجد لدى الوكالة برنامج زمني لتحقيق الاعتراف والقبول الوطني لمشاريعها المنجزة.

[10] إدارة استدامة البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (تقرير المفتش العام رقم SIGIR-05-022 بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية حققوا نجاحاً افضل من خلال الحصول على اعتراف بالاستلام من ممثلين عراقيين محليين. شمل ذلك في أحيان كثيرة تحديد مسؤول محلي يملك بعض المسؤولية في إدارة المشروع أو لعب دوراً في الحكم المحلي وجعل هذا الفرد يوقع على المشروع. كانت العملية معقدة بسبب عدم القدرة على تحديد مسؤول محلي يملك السلطة للتوقيع على المشروع، وفقدان وثائق تتعلق بالمرفق (أدلة التشغيل والصيانة، رسومات البناء)، وعدم الرغبة العامة في قبول المسؤولية عن الأصول وعوامل أخرى. مع ذلك، نقلت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بصورة رسمية 1576 مشروعاً بقيمة 2.6 مليار دولار إلى مسؤولين محليين [11] .

[11] تعتبر القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج عملية النقل رسمية استناداً إلى وجود وثيقة موقعة من قبل مسؤول محلي

الجدول – وضع المشاريع الإنشائية المنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما كان في 31 أيار/مايو 2007.

	المشاريع المنجزة		المشاريع المنقولة والمقبولة من قبل مسؤولين محليين في الحكومة العراقية		المشاريع المنقولة والمقبولة من قبل مسؤولين وطنيين في الحكومة العراقية	
	العدد	القيمة [أ]	العدد	القيمة [أ]	العدد	القيمة [أ]
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة من منطقة الخليج [ب]	1,969	$3,140	1,247 [ج]	$1,440	427 [هـ]	$497
القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق [ب]	731	1,224	289[د]	376	8 [هـ]	4
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج/القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق –المجموع	2,700	$4,364	1,536	$1,816	435	501
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية [و]	97	1,405	40	775	0	0
المجموع العام	2,797	$5,769	1,576	$2,591	435	$501

(أ) الدولارات معبر عنها بالملايين
(ب) تم الحصول على معطيات القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج من نظام إدارة إعادة إعمار العراق في 13 حزيران/يونيو 2007.
(ج) زود سلاح الهندسة في الجيش الأميركية لدى فرقة منطقة الخليج وثائق نقل إلى السلطات العراقية المحلية المتعلقة ب 1531 مشروعاً تقدر قيمتهم بحوالي 1,537 مليون دولار ولكنها تمكنت من الحصول على تواقيع على وثائق تتعلق ب 1,247 مشروعاً فقط.
(د) زودت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وثائق نقل إلى السلطات العراقية المحلية تتعلق ب 542 مشروعاً تقدر قيمتهم بحوالي 1,064 مليون دولار ولكنها تمكنت من الحصول على تواقيع على وثائق تتعلق ب 289 مشروعاً فقط.
(ه) وقع ممثل عن وزارة المالية العراقية وثائق النقل لهذه المشاريع.
(و) تعتبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان كافة مشاريعها للبنية التحتية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق نقلت إلى الحكومة العراقية. بعكس سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق تعتبر الوكالة ان مشروعاً قد نقل وقبل بعد أن تتكفل الحكومة العراقية برعايته والإشراف عليه. الأساس للمشاريع الأربعين الذين نقلوا إلى مسؤولين محليين في الحكومة العراقية كانت الوثائق DD-1149 الموقعة، وهي وثائق طلب وفواتير ووثائق شحن التي قبل بموجبها مسؤولون عراقيون المواد والمعدات المستعملة في مشروع. في 31 أيار/مايو 2007، لم يكن مسؤولون في الحكومة العراقية قد وقعوا وثائق الاعتراف والقبول الرسمية.

من المحتمل ان تؤدي التأخيرات في نقل الأصول إلى عواقب خطيرة. بصورة عامة، تسلم المشاريع المنجزة إلى ممثلين عراقيين محليين لاشغالها، وإدارتها وصيانتها – بغض النظر عما إذا كانوا قد وقعوا وثيقة قبول المشروع. حسب وجهة نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، لا يوجد أي شرط على وجوب ان يوقع مسؤولون عراقيون محليون أو وطنيون على وثائق تعترف بنقل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. لكن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تعترف بوجود أسباب مبررة تدعو الحكومة الأميركية إلى السعي للحصول على اعتراف رسمي وملكية رسمية من قبل الحكومة العراقية للمشاريع المنقولة على المستوى الوطني- بصورة أولية للمساعدة في ضمان تحمل المسؤولية عنها، وحمايتها وتأمين استدامتها بصورة صحيحة لفائدة الشعب العراقي. من المحتمل ان يؤدي التأخير إلى بروز نواقص غير معروفة في موازنات الحكومة العراقية، ليس فقط بالنسبة للتشغيل والصيانة، بل وأيضاً لاستبدال الرساميل في المستقبل.

متابعة حول التوصيات المقترحة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

اصدر المفتش العام أربعة تقارير سابقة حوى كل واحد، مع توصية واحدة في كل تقرير تتطرق إلى الاعتراف بالأصول الرأسمالية ونقلها إلى الحكومة العراقية:

.(2006

.(2006

.(2006

أوصى كل تقرير بإعداد سياسة وعملية مشتركة كي يستعملها مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وشركاؤه المنفذون لتسهيل نقل المشاريع المنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. نتيجة هذه التوصية، شارك مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج في مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها من أجل إعداد سياسة وإجراء نقل مشتركة للأصول الرأسمالية. في 23 نيسان/أبريل 2006، اصدر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق "إجراءات نقل والاعتراف بالأصول الرأسمالية الممولة من الحكومة الأميركية إلى حكومة الجمهورية العراقية"، التي وضعت توجيهات موحدة متفق عليها لنقل الأصول الرأسمالية. الغرض من هذه السياسة هو استعمالها من قبل كافة الوكالات والوزارات المنفذة التي أنجزت مشاريع في العراق.

سلاح فرقة منطقة الخليج، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وافقتا على تطبيق السياسة المشتركة. عبرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن قلقها حول إمكانية نجاح السياسة المشتركة وفضلت استعمال اتفاقيات رسمية خاصة بها مع الوزارات الافرادية المعنية من أجل تحقيق الاعتراف الرسمي بنقل الأصول الرأسمالية الخاضعة لسيطرتها.

حققت السياسة العملية المشتركة فقط نجاحاً محدوداً في الحصول على الاعتراف الرسمي بالأصول الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية ويعاد حالياً تقييمها من قبل مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها. تستمر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في المشاركة في مجموعة العمل وهي تحاول الحصول على اتفاقيات رسمية مع الوزارات الافرادية. في 31 أيار/مايو 2007،

لم تكن الحكومة العراقية قد اعترفت وقبلت رسمياً أية أصول رأسمالية أنجزتها الوكالة بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

تبقى التوصيات الأربع مفتوحة للمناقشة. يعالج الملحق ب توصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق لكل تقرير والخطوات التي اتخذت حتى هذا التاريخ.

الاستنتاج والتوصيات

الاستنتاج

إن النقل الناجح لمشاريع رأسمالية منجزة ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى حكومة عراقية مستعدة لقبول الأصول وتأمين إدارتها واستعمالها للمدى الطويل مهمة صعبة تتطلب وجود تنسيق وثيق بين كافة الوكالات الحكومية الأميركية والعراقية المشاركة.

يعترف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج بأهمية عملية النقل الرسمية الفعالة للأصول الرأسمالية. تعاونت هذه الأطراف من خلال مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها من أجل إعداد، وتحسين وتطبيق سياسات وإجراءات لتحقيق ذلك الهدف. نتج عن تعاونها تبني سياسة وعملية مشتركة لنقل الأصول الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية التي بدأ تطبيقها في نيسان/أبريل 2006. نتيجة هذه السياسة والعملية المشتركة، وحتى 30 حزيران/يونيو 2006، تمّ نقل 435 مشروعاً بقيمة 501 مليون دولار إلى الحكومة العراقية عن طريق وزارة المالية. لكن بدأت عملية النقل تتداعى في أيار/مايو 2006، عندما تسلمت حكومة عراقية جديدة زمام الحكم في البلاد. بين تموز/يوليو 2006 وأيار/مايو 2007 لم يتم الاعتراف الرسمي على المستوى الوطني بأية أصول رأسمالية.

في الوقت الحاضر، وبينما تعيد الوكالات الحكومية الأميركية تقييم سياساتها وإجراءاتها المشتركة بشأن نقل الأصول، يقوم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بإعداد اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة والعراق لتزويد إطار عمل نهائي لعملية نقل الأصول. إن عدم وجود هذا النوع من الاتفاقيات التي تؤمن المشاركة العراقية الرسمية في العملية أعاق جهود الحكومة الأميركية في النقل الرسمي للأصول الرأسمالية إلى الحكومة العراقية في الوقت المناسب.

إضافة إلى ذلك، وبدون هذا الاعتراف والقبول الرسمي من قبل الحكومة العراقية على المستوى الوطني، لا تستطيع الحكومة الأميركية ان تطمئن بأن استثماراتها في مشاريع رأسمالية منجزة – تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 5.8 مليار دولار- تخضع للمحاسبة الصحيحة وتؤمن لها الحماية والاستدامة كذلك، فإن التأخير يمكن أن يؤدي إلى حصول نواقص غير معروفة، في موازنات الحكومة العراقية، وليس فيما يخص التشغيل والصيانة فقط بل وأيضاً لاستبدال الرساميل في المستقبل. في الخلاصة، من المحتمل ان يؤثر عدم وجود اتفاقية ثنائية حول نقل الأصول على نجاح الجهد الأميركي لإعادة إعمار العراق.

التوصية

نوصي بأن يقدم سفير الولايات المتحدة في العراق دعماً رفيع المستوى لإنهاء وضع اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة والعراق حول نقل الأصول إلى الحكومة العراقية.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

تلقينا تعليقات كتابية من السفارة الأميركية في العراق على التقرير الأولي. ووافقت السفارة على التوصية.

كما تلقينا تعليقات كتابية فنية على التقرير الأولي من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج. عولجت هذه التعليقات في التقرير حيث كان ذلك ممكن التطبيق.

في عملية إعداد اتفاقية ثنائية، يجب أن يأخذ النشاط الرئيسي في اعتباره الاقتراح الذي قدمه سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج استجابة إلى التقرير الأولي. اقترح سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منقطة الخليج شرطاً ينص على انه حين تستغرق الوزارات مدة أطول من 30 يوماً للاعتراف والقبول الرسمي بنقل الأصول، يجب ان يوجد إجراء نقل من طرف واحد للمشاريع المنجزة من اجل تخفيض التأخيرات في عمليات النقل. وفي حين أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق لم يقيّم بالكامل هذا الاقتراح، يبدو على انه اقتراح يتوجب أخذه في الاعتبار.

نعتبر ان كافة التعليقات التي تلقيناها كانت مستجيبة لقصد التوصيات وان التصحيحات الفنية قد أجريت على هذا التقرير النهائي حيث كان ذلك ممكن التطبيق. ترد كافة التعليقات في قسم تعليقات الإدارة من هذا التقرير.

الملحق أ – النطاق والمنهجية

بدأ المفتش العام لإعادة إعمار العراق إعداد هذه الدراسة في 23 كانون الثاني/يناير 2007 (المشروع 7004) للإجابة على وجه التخصيص على الأسئلة التالية:

1- هل أعدت الوكالات الأميركية المشاركة في مشاريع إنشائية ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إجراءات ملائمة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية؟

2- هل حصلت تأخيرات في نقل المشاريع إلى الحكومة العراقية وفي حالة الإيجاب ماذا كان سبب ومدى تأثير هذه التأخيرات؟

3- ما هو وضع أعمال الاستجابة المتخذة لتطبيق توصيات المفتش العام السابقة حول النقل والاستدامة؟

تشمل عملية النقل ثلاثة خطوات: (1) الاعتراف بالأصول ونقلها، (2) الاستدامة، و(3) تطوير القدرات. يركز هذا التدقيق على الاعتراف بالأصول ونقلها. يقدم المفتش العام تقريره حول الاستدامة وتطوير القدرات في مراجعات وتقييمات منفصلة.

بغية تحديد عما إذا كانت الوكالات المشاركة في مشاريع إنشائية ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد أعدت إجراءات مناسبة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية، حصلنا على سياساتها وإجراءاتها الرسمية بشأن الاعتراف بالأصول الرأسمالية ونقلها وقمنا بمراجعتها، بما في ذلك:

.2006

.2007

.2006

.2006

- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- سياسة وإجراءات الحصول على الاعتراف الرسمي، حسب ما يكون ضرورياً، وتعهد بتأمين استدامة الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من جانب حكومة الجمهورية العراقية، 27 أيلول/سبتمبر 2006.

- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق – سياسة تنفيذ الإنشاءات، 13 شباط/فبراير 2007.

قابلنا موظفين مسؤولين في الحكومة الأميركية للإجابة على الأسئلة التي أعددناها نتيجة مراجعتنا للإجراءات.

من أجل تحديد عما إذا كان قد حصلت تأخيرات في نقل المشاريع إلى الحكومة العراقية، وفي حالة الإيجاب، سبب وتأثير هذه التأخيرات، حصلنا على جداول من كل وكالة حكومية أميركية تبين عدد المشاريع المنجزة وعدد المشاريع التي نقلت إلى الحكومة العراقية على المستويين المحلي والوطني. قدمنا استبياناً إلى مسؤولين في كل وكالة نطلب فيه إعطاء أسباب التأخير في الحصول على قبول السلطات العراقية المشاريع المنجزة. راجعنا الاستبيانات المكتملة وقابلنا الموظفين المسؤولين لتوضيح أجوبتهم.

من أجل تحديد وضع الأعمال المتخذة للاستجابة إلى تطبيق التوصيات السابقة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الاعتراف بالأصول ونقلها، راجعنا السياسات والإجراءات السابقة لتحديد عما إذا كانت تلبي القصد من التوصيات وتباحثنا حولها مع الموظفين المسؤولين.

أجرينا هذا التدقيق بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2007، وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة بوجه عام.

استعمال معطيات معالجة بالكمبيوتر

من أجل إجراء هذا التدقيق، استعملنا معطيات زودها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منقطة الخليج والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق التي تم الحصول عليها من نظام إدارة إعادة الإعمار. لم نتأكد من صحة المعطيات ولكننا ندرك ان هذه المعطيات تستعمل من قبل الإدارة عند إعداد تقاريرها حول عدد وقيمة المشاريع المنجزة، المنقولة و/أو التي تنتظر نقلها. لم تختبر أي أسلوب من أساليب المراقبة والتطبيق العام للنظام الآلي المستعمل.

التغطية السابقة

راجعنا التقارير التي يمكن تطبيقها الصادرة من قبل المفتش العام لإعادة إعمار العراق. يمكن الحصول على هذه التقارير من موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil

(2005.

(2006.

.(2006

.(2006

.(2006

الملحق ب – توصيات المفتش العام المفتوحة

أصدر المفتش العام أربعة تقارير تناولت نقل الأصول المُنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، إلى الحكومة العراقية بين شهري تشرين الأول/أكتوبر 2005 وتموز/يوليو 2006، وتضمن كل منها توصية واحدة:

.(2006

يناقش تقرير التدقيق هذا إدارة فرقة منطقة الخليج (GRD) لنقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. حدد التدقيق أن سياسات وإجراءات فرقة منطقة الخليج كانت موجهة نحو نقل الأصول إلى ممثلي الحكومة العراقية على المستوى المحلي ولم تتناول الحاجة إلى المعلومات للوزارات العراقية المسؤولة عن تخطيط تكامل واستدامة المشاريع المنجزة.

التوصية. يقوم القائد العام Gفرقة منطقة الخليج- سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة بتوجيه مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، بالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، لإنجاز إعداد سياسته العامة وإجراءاته من أجل تسهيل نقل أصول المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. هذه الإجراءات يجب أن تتضمن على الأقل، تبليغ رسمي إلى وزارة التخطيط العراقية ووزارة المالية العراقية والى الإدارات المركزية للوزارات التشغيلية المعنية (الكهرباء والمياه والنفط والصحة والتعليم والنقل والطرق والاتصالات والعدل والداخلية والدفاع). ويجب أن يتضمن هذا التبليغ أيضاً كحد أدنى المعلومات المتعلقة بالأمر مثل تاريخ بدء التشغيل وكلفة الأصول وكلفة الاستدامة الطويلة الأمد والقصيرة الأمد المقدرة، وشروط الكفالات، وموقع كتب وتعليمات الأنظمة والصيانة.

الإجراء المتخذ. وافقت فرقة منطقة الخليج على التوصية وقد أدركت الحاجة إلى الاعتراف الرسمي بالأصول وبسياسات وإجراءات واضحة لعملية النقل وانضمت إلى فرق عمل الاعتراف بالأصول ونقلها من أجل تطوير سياسة عامة وإجراءات تُسهّل النقل القانوني والمالي واللوجستي للأصول إلى الحكومة العراقية. في 23 نيسان/أبريل 2006، اصدر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)

إجراءات أعدتها مجموعة العمل لنقل المشاريع المبنية من قبل الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية. تضع "إجراءات نقل الأصول الممولة من الحكومة الأميركية إلى الحكومة العراقية والاعتراف بها" توجيهات متفق عليها لتستعملها كل الوكالات التنفيذية والوزارات التي تُنجز مشاريع في العراق من أجل نقل الأصول. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات هي قيد مراجعة مجموعة العمل.

الوضع: مفتوح، الإجراءات قيد التنفيذ

(2006.

يناقش تقرير التدقيق هذا إدارة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لنقل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. حدد التدقيق أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق قد أعدت إجراءات مناسبة لنقل الأصول التي لها علاقة بالدفاع إلى وزارة الدفاع العراقية، لكن النقص في قدرة وزارة الداخلية أخّر نقل الأصول التي لها علاقة بالشرطة. إضافة إلى ذلك كانت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق تعمل بالائتلاف مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، لإنجاز إعداد سياسة عامة وإجراءات لتسهيل عملية نقل المشاريع المنجزة إلى وزارة المالية والى وزارة التخطيط والتنمية.

التوصية. يواصل القائد العام، في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق دعم السياسات والإجراءات التي يجري إعدادها لنقل المشاريع المنجزة إلى وزارتي المالية والتخطيط، فور الانتهاء من إعداد هذه الإجراءات سوف يعمل على ضمان توفر ما يكفي من الموارد لتنفيذ هذه الإجراءات بشكل كامل وبوقت كافٍ يسمح للحكومة العراقية باستخدام المعلومات من أجل إعداد ميزانيتها للسنة 2007.

الإجراء المتخذ. وافقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على التوصية وقد أدركت الحاجة إلى الاعتراف الرسمي بالأصول وبسياسات وإجراءات واضحة لعملية النقل وانضمت إلى فرق عمل نقل الأصول والاعتراف بها من أجل تطوير سياسة عامة وإجراءات تسهّل النقل القانوني والمالي واللوجستي لأصول رأسمالية إلى الحكومة العراقية. في 23 نيسان/أبريل 2006، أصدر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إجراءات أعدتها مجموعة العمل لنقل الأصول المبينة من قبل الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية، وقد وضعت هذه الإجراءات توجيهات متفق عليها لتستعملها كل الوكالات التنفيذية والأقسام التي تنجز مشاريع في العراق من أجل نقل الأصول. ومع ذلك، لم يتم نقل إلا بضعة مشاريع باتباع هذه الإرشادات. إن هذه الإجراءات هي قيد مراجعة مجموعة العمل.

الوضع. مفتوح، الإجراءات قيد التنفيذ.

(2006.

يناقش تقرير التدقيق هذا إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لنقل مشاريع إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية.

التوصية. أنجز مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، إعداد تطوير سياسة عامة وإجراءات تسهّل نقل أصول المشاريع المنجزة إلى حكومة العراق. هذه الإجراءات يجب ان تتضمن على الأقل تبليغاً رسمياً إلى وزارة التخطيط العراقية والى وزارة المالية والى الإدارات المركزية للوزارات التشغيلية المعنية (الكهرباء والمياه والنفط والصحة والتعليم والنقل والطرق والاتصالات والدفاع والداخلية والعدل). ويجب أن يتضمن هذا التبليغ أيضاً، على الأقل، معطيات مناسبة مثل تاريخ بدء التشغيل وتكاليف الاستدامة الطويلة الأمد والقصيرة الأمد المقدرة وشروط الكفالات وموقع كتب وتعليمات الأنظمة والصيانة.

الإجراء المتخذ. لم توافق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على التوصية. مع أن الوكالة عملت مع مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها من أجل إعداد سياسة عامة وإجراءات لنقل الأصول، فهي لم تستخدم الإجراءات النهائية كما جرى إعدادها. أفادت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان الإجراءات أخفقت في ضمان ان الهدف الرئيسي لعملية نقل الأصول والاعتراف بها سوف يُلبي – أي محافظة الحكومة العراقية على استدامة الأصول الرأسمالية الممولة من حكومة الولايات المتحدة. ومع أن العملية المحققة تعطي معلومات تتعلق باستدامة الأصول إلى وزارة المالية، تعتقد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان حكومة الولايات المتحدة يجب أن تحصل على تعهد رسمي من حكومة العراق تلتزم فيه بأنها ستحرص على استدامة الأصول الرأسمالية الممولة من الحكومة الأميركية. إذا رفضت الحكومة العراقية إعطاء هذا التعهد الرسمي، يمكن لحكومة الولايات المتحدة اعتماد خيار تعهد غير ملزم عبر مذكرة تفاهم أو اتفاق مشابه.

حازت إجراءات الحصول على اعتراف رسمي وتعهد رسمي لاستدامة الأصول الرأسمالية من الحكومة العراقية على موافقة إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في 27 أيلول/سبتمبر 2007. تخطط الوكالة لتنفيذ اتفاقية منفصلة لكل وزارة معنية. سوف تشمل هذه الاتفاقية كل المشاريع المنجزة لهذه الوزارة وتعهد من الوزارة المعنية بأنها ستحافظ على استدامة المشاريع المنجزة. تتضمن الاتفاقية توقيع وزير الوزارة المعنية وتوقيع وزير المالية. أخبرتنا الوكالة أنها تخطط للبدء بمناقشة هذا الأمر في المستقبل القريب مع الوزارات المعنية للحصول على تعهداتها. تواصل الوكالة أيضاً المشاركة في مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها.

الوضع. مفتوح، الإجراءات قيد التنفيذ.

(2006.

يناقش هذا التقرير نقل المشاريع المنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، يتناول التقرير ثلاث خطوات تخطيط في عملية النقل: (1) الاعتراف بالأصول ونقلها؛ (2) الاستدامة؛ و(3) تنمية القدرات.

التوصية. يقوم مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بإعداد عملية منسقة واحدة للاعتراف بالأصول ونقل جميع المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. يجب أن تتبع هذه العملية من قبل جميع

الوكالات التنفيذية في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ويجب توفير الموارد الكافية اللازمة لتنفيذ العملية في وقت يسمح للحكومة العراقية استخدام الأصول المنقولة في تخطيط الميزانية.

الإجراء المتخذ. في 23 نيسان/أبريل 2006 أصدر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق "إجراءات نقل الأصول الممولة من حكومة الولايات المتحدة إلى حكومة العراق والاعتراف بها"، التي وضعت توجيهات متفق عليها لتستعملها جميع الوكالات التنفيذية والوزارات التي تُنجز مشاريع في العراق من أجل نقل الأصول. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات هي قيد مراجعة مجموعة العمل. مع ذلك لم يجر نقل سوى بضعة مشاريع باستخدام هذه التوجيهات، ومجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها هي الآن بصدد مراجعة المستند. إضافة إلى إعادة تقييم سياسات والإجراءات الحالية لعملية نقل الأصول، يقوم مكتب إعادة إعمار العراق (IRMO) بالتنسيق مع أعضاء من مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها (ARTWG)، بإعداد اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة والعراق تتناول هذه المسالة.

الوضع. مفتوح، الإجراءات قيد التنفيذ.

الملحق ج- المختصرات

ARTOG	مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها
GOI	الحكومة العراقية
GRO	سلاح الهندسة في الجيش الأميركى لدى فرقة منطقة الخليج
IRMO	مكتب إعادة إعمار العراق
IRRF	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
ITAO	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
MNSTC-1	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
SIGIR	المفتش العام لإعادة إعمار العراق
U.S.	الولايات المتحدة
USAID	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

الملحق د- توزيع التقرير

وزارة الخارجية

وزير (وزيرة) الخارجية
كبير مستشاري وزير الخارجية والمنسق في العراق
مدير المساعدات الأجنبية للولايات المتحدة/المدير الإداري للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
مدير مكتب إعادة إعمار العراق
مساعد وزير الخارجية لإدارة الموارد/المدير المالي الرئيسي، مكتب إدارة الموارد
سفير الولايات المتحدة الأميركية في العراق*
مدير مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
مدير البعثة في العراق، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية*
المفتش العام لوزارة الخارجية
المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
المفتش العام الإقليمي للعراق، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

وزارة الدفاع

مكتب وزير الدفاع
نائب وزير الدفاع
نائب وزير الدفاع (مراقب الحسابات)/المدير المالي
نائب المدير المالي
نائب مراقب الحسابات (البرنامج/الميزانية)
مساعد نائب وزير الدفاع للشرق الأوسط، مكتب السياسة العامة/شؤون الأمن الدولي
المفتش العام لوزارة الدفاع
مدير وكالة تدقيق عقود الدفاع
مدير خدمات المحاسبة المالية
مدير وكالة إدارة عقود الدفاع

وزارة الجيش

مساعد وزير الجيش، المشتريات واللوجستيات والتكنولوجيا
المعاون الرئيسي لمساعد وزير الجيش للمشتريات واللوجستيات والتكنولوجيا
معاون مساعد وزير الجيش (السياسة العامة والتوظيف)
القائد العام للقيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان
معاون مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والرقابة
رئيس المهندسين وقائد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
القائد العام فرقة منطقة الخليج*
المدير المالي الرئيسي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي
المدقق العام للجيش

القيادة المركزية الأميركية

القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق
القائد العام للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق

القائد العام للقيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق*
قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق

الهيئات الحكومية الفدرالية الأخرى
مدير مكتب الإدارة والميزانية
المراقب العام للولايات المتحدة
المفتش العام لوزارة الخزينة
المفتش العام لوزارة التجارة
المفتش العام لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية
رئيس شركة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار
رئيس، مؤسسة السلام الأميركية

* مستلم مسودة تقرير التدقيق

لجان الكونغرس واللجان الفرعية، الرئيس وعضو الاقليات

مجلس الشيوخ

لجنة الاستملاكات التابعة لمجلس الشيوخ
لجنة الدفاع الفرعية
لجنة الخارجية الفرعية، العمليات الأجنبية والبرامج المتعلقة بها
لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ
لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ
اللجنة الفرعية للتنمية الدولية والمساعدة الأجنبية، وحماية الاقتصاد والبيئة الدولية
اللجنة الفرعية للعمليات الدولية والمنظمات والديمقراطية وحقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وآسيا الجنوبية والوسطى
لجنة الأمن الوطني والشؤون الحكومية التابعة لمجلس الشيوخ
اللجنة الفرعية للإدارة المالية الفيدرالية والمعلومات الحكومية والخدمات الفيدرالية والأمن الدولي
اللجنة الفرعية للإشراف على الإدارة الحكومية والقوى العاملة الفدرالية ومنطقة كولومبيا
اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات

مجلس النواب

لجنة الاستملاكات التابعة لمجلس النواب
لجنة الدفاع الفرعية
لجنة الخارجية الفرعية، العمليات الأجنبية والبرامج المتعلقة بها
لجنة مجلس النواب للإشراف والإصلاح الحكومي
اللجنة الفرعية للإدارة الحكومية والمنظمات والمشتريات
اللجنة الفرعية للأمن القومي والشؤون الخارجية
لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية
اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية وحقوق الإنسان والإشراف
اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا

الملحق هـ أعضاء فريق التدقيق

تمّ إعداد هذا التقرير على يد جوزيف ت. ماكلايموث، مساعد المفتش العام، مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

ندرج أدناه أسماء الموظفين الذين أجروا التدقيق، والذين ساهموا في إعداد هذا التقرير.

كارين بل
رونالد بونفيليو
غلن فيربيش
روبرت غابرييل
كليفتون سبرويل

ملاحظات الإدارة
سفارة الولايات المتحدة في العراق

2007

مذكرة
غير سرية
إلى : المفتش العام لإعادة إعمار العراق
من: السفير

الموضوع: رد السفير على توصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق "نقل المشاريع الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية".

أنا اتفق مع توصية المفتش العام لإعادة إعمار العراق في عقد اتفاقية ثنائية حول نقل والاعتراف بالأصول الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ملاحظات الإدارة
بعثة العراق، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

8 تموز/يوليو 2007-08-16

السيد ستيوارت بوين
المفتش العام
المفتش العام لإعادة إعمار العراق
400 Army Navy Drive
Arlington, VA 22202-4704

عزيزي السيد بوين

شكراً لإتاحة الفرصة لي لإبداء ملاحظات حول مسودة تقرير التدقيق "نقل المشاريع الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية"، تقرير رقم 004-07. تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حالياً بتطبيق سياساتها العامة لنقل الأصول الرأسمالية مع الوزارات المعنية في الحكومة العراقية. وزعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مؤخراً مذكرة اتفاقية لنقل الأصول (MOAs) إلى الوزارات المعنية لمراجعتها والتوقيع عليها. تصف هذه المذكرة بالأخص الأصول المنقولة سابقاً إلى الوزارة المعنية وقيمة هذه الأصول بالدولارات، والتكاليف المقدر أن تتكبدها الحكومة العراقية لصيانتها لفترة خمس سنوات. طلبت المذكرة تعهد الوزارة المعنية باستدامة الأصول لفترة خمس سنوات على الأقل. وفور توقيع الوزارة، ستنفذ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مضمون المذكرة وستزود نسخة إلى وزارة المالية لاخذ العلم.

بالتشاور مع مجموعة العمل للاعتراف بالأصول ونقلها، اختارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عدم جعل هذه المذكرات مستندات رسمية قانونية ملزمة. فالوعد الملزم قانوناً سيكون على الأرجح غير ممكن التطبيق ومن غير المرجح ان يوقع الوزراء المعنيون مثل هذا المستند. من المهم أن يكون واضحاً أيضاً أن الولايات المتحدة لا تعطي أي تعهد إضافي ولا هي تعد بأموال إضافية. المهم تسجيل الفوائد التي تتلقاها هذه الوزارات من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وأنهم يلتزمون استدامة الأصول في المستقبل.

نعتقد أن عملية نقل الأصول هذه كما يتم تنفيذها حالياً سوف تتناول المسائل التي ظهرت في تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق وهي سوف تساعد على ضمان المساءلة بشأن الأصول القيّمة التي نقلتها الحكومة الأميركية إلى الحكومة العراقية.

بكل احترام

هيلدا آرلانو
مديرة البعثة

ملاحظات الإدارة
القائد العام لفرقة منطقة الخليج
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

وزارة الجيش
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
فرقة منطقة الخليج
بغداد، العراق
APO AE 09348

7 تموز/يوليو 2007

جواب إلى السيد:
CEGRD-CG

مذكرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ملحق السفارة الأميركى
M-202, Old Presidential Palace, APO AE 09316

الموضوع: مسودة تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق- نقل المشاريع الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية (المشروع 7004).

1- تزود هذه المذكرة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج بالرد على مسودة تقرير تقييم المشروع.
2- تتفق فرقة منطقة الخليج مع المعلومات الواردة في مسودة التقرير وتزود ملاحظات إضافية في المضمون.
3- نشكركم على فرصة تقديم ملاحظاتنا المكتوبة في تقرير التدقيق النهائي.
4- إذا كان لديكم أية أسئلة، يُرجى الاتصال بالسيد ميلتون نومن على الرقم 665-5021 (540) أو على عنوان بريده الإلكتروني Milton.1.naumann@tac01.usace.army.mil.

مايكل جاي والش
اللواء القائد العام
القيادة

رد القيادة

مسودة تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق- نقل المشاريع الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- التقرير 004-07 (المشروع 7004)

ملاحظات القيادة

الملاحظات الإجمالية لفرقة منطقة الخليج: إن وجود اتفاقية ثنائية نهائية بين الحكومة الأميركية والحكومة العراقية يُسهّل جهود الوكالات الأميركية في سعيها لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. يجب ان تعترف السياسة المتبعة بالتغير الحاصل في الاعتراف والقبول الرسميين بعمليات نقل الأصول على المستوى القومي. يجب أن تشمل الاتفاقية نصاً احتياطياً لاستخدام إجراءات نقل من جانب واحد للمشاريع المنجزة عندما تأخذ الوزارة المعنية أكثر من ثلاثين يوماً لتعترف وتقبل بشكل رسمي بنقل الأصول.

سوف يساعد هذا النص الاحتياطي في خفض التأخير في نقل الأصول المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية.

مهمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق	بما يخص المخططات والبرامج والعمليات الأميركية لإعادة إعمار العراق، يزود المفتش العام لإعادة إعمار العراق الأهداف التالية: • الإشراف والمراجعة عبر تدقيقات وتفتيشات وتحقيقات شاملة. • نصائح وتوصيات حول السياسات العامة لتعزيز الاقتصاد والكفاية والفعالية • ردع المخالفات القانونية عبر تجنب الاحتيال والهدر والتعسف وكشفه. معلومات وتحليلات إلى وزير الخارجية ووزير الدفاع والكونغرس والشعب الأميركي عبر تقارير ربع سنوية.
الحصول على تقارير المفتش العام لإعادة أعمار العراق (SIGIR)	للحصول على نسخ من مستندات المفتش العام لإعادة إعمار العراق بدون كلفة، توجه إلى موقع الإنترنت للمفتش العام (www.sigir.mil)
للإبلاغ عن احتيال أو هدر أو تعسف في برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق	ساعد في تجنب الاحتيال والهدر والتعسف عن طريق الإبلاغ عن نشاطات مشبوهة أو غير قانونية إلى الخط الساخن العائد للمفتش العام: • www.sigir.mil/submit_fraud.html • هاتف: 703-601-4063 • هاتف مجاني: 866-301-2003
شؤون الكونغرس	هيلل اينبرغ مساعد المفتش العام لشؤون الكونغرس البريد: مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 400 Army Navy Drive Arlington, VA 22202-4704 هاتف: 703-428-1059 بريد الكتروني: hillel.weinberg@sigir.mil

الشؤون العامة	دنيس برجس مساعد المفتش العام للشؤون العامة البريد: مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 400 Army Navy Drive Arlington, VA 22202-4704 التلفون: 703-428-1217 فاكس:703-428-0818 بريد الكتروني:PublicAffairs@sigir.mil